



# النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

04 آذار (مارس) 2021



## تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في المغرب بحدود 54 في المئة

بقيمة 693 مليون درهم (69.3 مليون دولار)، إذ زاد بأكثر من الضعف بنهاية شهر يناير، ليصل إلى 1.297 مليار درهم (129.7 مليون دولار)، مقابل 524 مليون درهم (52.4 مليون دولار) في الشهر الموازي من السنة الماضية. وبالموازاة مع ذلك، زادت التصرفات في هذه الاستثمارات، بنسبة 43.7 في المئة، وبدورها، بلغت التحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج 5.894 مليار درهم (589.4 مليون دولار) مع نهاية يناير، مقابل 5.417 مليار درهم (541.7 مليون دولار) نهاية يناير 2020. محققة بذلك زيادة قدرها 8.8 في المئة، وقد بلغت هذه الزيادة 24 في المئة مقارنةً بنهاية يناير 2017. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت مكتب الصرف المغربي (مكتب تحويل ومراقبة العملات)، عن بلوغ التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة 650 مليون درهم (65 مليون دولار) مع نهاية شهر يناير (كانون الثاني)، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 53.9 في المئة مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2020.

وعزا المكتب، في نشرته المتعلقة بمؤشرات المبادلات الخارجية عن شهر يناير (كانون الثاني) 2021 هذا الانخفاض، إلى تراجع عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 7.8 في المئة إلى 1.87 مليار درهم (187 مليون دولار)، مقروناً بتراجع في المصاريف بنسبة 97.6 في المئة. وبالنسبة إلى صافي تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة إلى الخارج، فقد ارتفع

than doubled by the end of January, to 1.297 billion dirhams (\$129.7 million), compared to 524 million dirhams (\$52.4 million) in the same month of the previous year.

In parallel, disposals in these investments increased by 43.7 percent. In turn, the financial transfers of Moroccans residing abroad amounted to 5.894 billion dirhams (\$589.4 million) at the end of January, compared to 5.417 billion dirhams (\$541.7 million) at the end of January 2020. Achieving by that an increase of 8.8 percent, which was 24 percent compared to the end of January 2017.

Source (Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

## ■ The Volume of Foreign Investments in Morocco Fell by 54%

The Moroccan Exchange Office (Currency Transfer & Control Office) revealed that the net flow of foreign direct investments reached 650 million dirhams (\$65 million) by the end of January, registering a decline of 53.9 percent compared to the same period of 2020.

In its bulletin on foreign exchange indicators for the month of January 2021, the office attributed this decrease to a decline in foreign direct investment revenues by 7.8 percent to 1.87 billion dirhams (\$187 million), coupled with a 97.6 percent decline in expenses.

As for the net inflow of Moroccan direct investments abroad, it increased by 693 million dirhams (\$69.3 million), increasing more



### ■ صندوق النقد يطالب تونس بتقليص الدين وتخفيض النفقات

طرف الدولة في تونس. وكذلك دعم الاستثمار في القطاع الخاص خصوصا في مجالي الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي، وذلك عبر الانفتاح على المنافسة وتحسين البنية التحتية خاصة بالموانئ مع التقليص في الإجراءات الإداري".

ووفقا لصندوق النقد الدولي تبلغ فاتورة الأجور في القطاع العام 17.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم. مبيّنا أنّ السياسة النقدية يجب أن تركز على التضخم من خلال توجيه أسعار الفائدة قصيرة الأجل مع الحفاظ على مرونة أسعار الصرف.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرّف)

حذر صندوق النقد الدولي تونس من تقليص دعم المانحين، في ظل تعثر الإصلاحات العاجلة وعلى رأسها خفض فاتورة الرواتب والتقليص في الدين العمومي وخفض النفقات العامة، حيث تسبب انخراط الموازنة العامة في ضغوط كبيرة.

وأكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي بتونس كريس جاريقات أنه يتوجب على تونس التقليص في الدين العام والتخفيض في النفقات إلى المستوى المطلوب. لافتا إلى أنّ "السلطات التونسية مطالبة بتعزيز جهودها في مجال الحوكمة الرشيدة والشفافية ومحاربة الفساد، المر الذي سيقصص من النفقات الزائدة ويخلق فرص عمل جديدة".

ودعا إلى "ضرورة وضع هيئة عامة للإشراف على المؤسسات المملوكة من

### ■ The IMF Calls on Tunisia to Reduce the Debt & Cut the Expenditures

The International Monetary Fund has warned Tunisia against reducing donor support, in light of the faltering urgent reforms, chiefly the reduction of the wages' bill, the decrease in public debt and the lessening of public expenditures, as the dissolution of the public budget has caused great pressure.

The head of the International Monetary Fund's mission in Tunisia, Chris Gereigat, affirmed that Tunisia should reduce its public debt and cut the expenditures to the required level. He also pointed out that "the Tunisian authorities are required to strengthen their efforts in the field of good governance, transparency and combating corruption, which will reduce the excess expenditures and create new job opportunities."

Gereigat called for "the necessity of establishing a public authority to supervise state-owned enterprises in Tunisia. As well as supporting investment in the private sector, especially in the fields of green and digital economy, by opening up to competition and improving the infrastructure for ports with a reduction in administrative procedures."

According to the International Monetary Fund, the public sector wage bill is 17.6 percent of GDP, and is considered among the highest in the world. Noting that the monetary policy should focus on inflation by directing short-term interest rates while maintaining exchange rate flexibility.

Source (Al-Arab London-based Newspaper, Edited)

## ثقة المستهلك في الخليج الأعلى عالمياً

أظهر تقرير صادر عن مركز "ذا كونفرنس بورد الخليج" للبحوث الاقتصادية والتجارية، حول مؤشر ثقة المستهلك لدول مجلس التعاون الخليجي عن الربع الرابع 2020، ارتفاع المؤشر في الدول الست مقارنة بالربع الثاني من العام، في بداية تشي جائحة كورونا. وحلت الدول الخليجية من ضمن أعلى 13 دولة، من بينها البحرين وسلطنة عمان وقطر التي احتلت المراكز الثلاثة الأولى كأعلى مؤشرات لثقة المستهلك عالمياً،

إذ يتم احتساب المؤشر باستطلاع آراء المستهلك في 3 نقاط رئيسية، وهي فرص العمل والوضع المالي الشخصي خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، والنوايا الشرائية. وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة خليجياً بـ123 نقطة، إذ بحسب "ذا كونفرنس

بورڊ" فإنّ المستهلك الكويتي ينفق بحذر، مع تعاؤله بتعافي الاقتصاد في 2021، إلا أن العجز الكبير في الميزانية وارتفاع مستويات الديون قد يعوقان تحسن ثقته.

وأظهر التقرير نجاح الحكومات الخليجية إلى حد كبير في احتواء القلق من فقدان الوظائف، إلا أن انعدام الأمن الوظيفي لا يزال مرتفعاً، كاشفاً عن أنّ ذلك بمثابة مفاجأة بالنظر إلى أن فقدان الوظائف قد تم احتواؤه إلى حد كبير حتى الآن، فيما تتواصل سياسات الدعم المقدمة نحو الوظائف والشركات كبيرة، خصوصاً للمواطنين.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)



## Consumer's Confidence in the Gulf is the Highest in the World

A report issued by the Gulf Conference Board Center for Economic and Trade Research on the Consumer Confidence Index for the GCC countries for the fourth quarter of 2020, showed that the index increased in the six countries compared to the second quarter of the year, at the beginning of the outbreak of the Corona pandemic.

The Gulf countries were among the top 13 countries, including Bahrain, the Sultanate of Oman and Qatar, which ranked the first three as the highest indicators of consumer confidence in the world, as the index is calculated by surveying consumer opinions in 3 main points, which are job opportunities and personal financial situation and purchasing intentions during the next twelve months.

Kuwait ranked fourth in the Gulf with 123 points, as according to the "Conference Board", the Kuwaiti consumer is spending cautiously, with his optimism for the economy to recover in 2021, but the large budget deficit and high levels of debt may impede the improvement of their confidence.

The report showed that the Gulf governments succeeded to a large extent in containing the concerns about job losses, but job insecurity remains high, revealing that this is a surprise given that job losses have been largely contained so far, while the support policies provided towards jobs and companies are big, especially for citizens.

Source (Al-Rai Newspaper-Kuwait, Edited)

## قطر الثانية عربياً في مؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية

تبوّأت قطر المرتبة الثانية عربياً في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة 2020، وذلك من بين 15 دولة عربية شملها المؤشر الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث يعد هذا المؤشر أداة تسمح بتقييم الوضع الراهن للخدمات الحكومية الإلكترونية ومدى نضوجها وقياس مدى التقدم الحاصل على المستوى الوطني في تحقيق التقدم الرقمي المنشود.

ويهدف مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة، إلى قياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية في الدول العربية، وتوفير مقياس يُستخدم من قِبَل صانعي القرار وواضعي السياسات لتوضيح بعض الأبعاد التي لا يبينها العديد من المؤشرات الدولية، وذلك من خلال

مقارنة الأداء الوطني عامًا بعد عام، كما يتيح المقارنة بين الدول المختلفة في مجال التحول إلى الخدمات الإلكترونية ومقارنة أداء المؤسسات المختلفة معتمداً على ثلاث ركائز أساسية في عملية التقييم، هي قياس توفر الخدمة وتطورها، قياس استخدام الخدمة والرضا حيالها، وقياس وصول الخدمة إلى مستهلكها النهائي. وعلى مستوى مؤشرات الأداء الرئيسية للدول، فقد أظهر المؤشر أنه على المنطقة العربية عموماً التركيز

على توفير الخصائص المناسبة لاستخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية من قِبَل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين الأفراد من تقديم آرائهم عن الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى زيادة مستويات استخدام هذه الخدمات، خاصةً عبر النقال.

المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)



## Qatar is 2nd in the Region in the e-Government Services Index

The State of Qatar has ranked second at the level of Arab countries on the Government Electronic and Mobile Services (GEMS) Maturity Index 2020, among 15 Arab countries covered by a report issued recently by the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), as this indicator is a tool that allows assessing the current status of e-government services and their maturity and measuring the extent of progress achieved at the national level in attaining the desired digital progress.

The Electronic and Mobile Government Services Maturity Index aims to measure the extent of maturity of government services provided through electronic portals and smart applications in the Arab countries, and to provide a standard used by decision and policy-makers to clarify some dimensions that many international indicators do not

show, by comparing national performance on y-o-y basis. It also allows comparison between different countries in the field of switching to electronic services and comparing the performance of different institutions, based on three basic pillars in the evaluation process, which are measuring service availability and development, measuring service use and satisfaction with it, and measuring service access to its final consumer.

At the level of key performance indicators for countries, the index showed that the Arab region in general should focus on providing appropriate characteristics for the use of e-government services by persons with disabilities, and enabling individuals to provide their views on government services, in addition to increasing the levels of use of these services, especially via mobile.

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)



## ■ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الكويت 11.4 في المئة

وأرجعت البيانات نمو الناتج المحلي على أساس ربعي إلى تعافي أسعار النفط العالمية وتحسن الأنشطة الاقتصادية قياساً على الربع الثاني العام الماضي. وأظهرت أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت 52.2 في المئة، وبقيمة تعادل 4.4 مليارات دينار (14.5 مليار دولار).

وتعيش الكويت إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية، بسبب تأثيرات فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، المصدر الرئيس لأكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، مما قد يدفعها إلى اللجوء لتسييل أصول سيادية لسد عجز الميزانية. المصدر (الخليج أون لاين، بتصرف)

### ■ Kuwait's GDP Contracted by 11.4 percent

The Kuwaiti Central Administration for Statistics revealed a contraction of the gross domestic product at constant prices during the third quarter of 2020 by 11.4 percent on an annual basis, amid the economic repercussions of the Corona pandemic and the drop in oil prices.

According to the data, the Kuwaiti economy recorded a growth of 1.2 percent during the third quarter to 8.6 billion dinars (28 billion dollars), compared to the second quarter of 2020. The oil sector declined by 14.8 percent in the third quarter on an annual basis, and the non-oil sector decreased by 7.6 percent at current prices. The Kuwaiti gross domestic product shrank by 20.3 percent in the third quarter on an annual basis, amounting to 7.9 billion dinars (\$26 billion).

كشفت الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث 2020 بنسبة 11.4 في المئة على أساس سنوي، وسط التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط. وبحسب البيانات سجل الاقتصاد الكويتي نمواً خلال الربع الثالث بنسبة 1.2 في المئة إلى 8.6 مليارات دينار (28 مليار دولار)، قياساً على الربع الثاني 2020. وقد تراجع القطاع النفطي بنسبة 14.8 في المئة بالربع الثالث على أساس سنوي، وانخفض القطاع غير النفطي 7.6 في المئة. وبالأسعار الجارية، انكمش الناتج المحلي الكويتي بنسبة 20.3 في المئة في الربع الثالث على أساس سنوي، إلى 7.9 مليارات دينار (26 مليار دولار).

The data attributed the GDP growth on a quarterly basis, to the recovery of global oil prices and the improvement in economic activities compared to the second quarter of last year. It also showed that the contribution of the oil sector to the GDP at constant prices amounted to 52.2 percent, with a value equivalent to 4.4 billion dinars (14.5 billion dollars).

Kuwait is experiencing one of its worst economic crises, due to the effects of the Coronavirus and low oil prices, the main source of more than 90 percent of government revenues, which may force it to resort to liquidating some sovereign assets to fill the budget deficit.

Source (Gulf Online, Edited)